كلمة التحرير

حول طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي

هيئة التحرير

يضُمُّ هذا العددُ من مجلة "إسلامية المعرفة" مجموعةً من الأبحاث الـتي تُصـنَّفُ في مجال الاقتصاد فكراً وممارسة. لكنَّ هذه الأبحاث لم تأت ضمن مشروعٍ متكامـل أو عدد خاص من المجلة يغطِّي جوانب النظام الاقتصادي كلَّها، لذلك فإنَّنا ننظـر إليهـا بوَصْفِها معالجات جزئية لجوانب محددة، وهذا لا يقلِّلُ من قيمتها، فذلك هـو شـأنُ البحوث العلمية "الأكاديمية"، التي تنشر في الدوريات العلمية والفكرية المتخصصة.

ولعلّ من اللافت للنظر أنّ صورة النظام الاقتصادي الإسلامي؛ في فلسفته وأهدافه ومرجعياته، ليست واضحة تماماً لدى كثير من الباحثين المهتمين بالاقتصـاد المحلِّـي والإقليمي والعالمي، سواءً من المسلمين أو غيرهم. ذلك أنَّ الجهودَ البحثيَّة انصـرفت كثيراً إلى الأدوات العملية الآنية، التي تحاولُ اللَّحاقَ بالتطوُّرات المتسارعة في مسـائل الإنتاج والتسويق والتوزيع والاستهلاك. فهذه المسائلُ هي التي تشكِّلُ عناصرَ الواقـع الاقتصادي المحلي والعالمي للإنسان المعاصر؛ فرداً أو مؤسسـةً أو مجتمعـاً. ومعظـمُ البحوث التي تتناول هذه الأدوات لا تعالج القضايا المعرفية والفلسفية للنظام الاقتصادي السائد، ولا تتعامل مع مقوماته الأساسية، ولا مع الأسـباب البنيويـة للمشـكلات الاقتصادية الدائمة، أو الأزمات الاقتصادية التي تقفز إلى رأس القائمة في أولويات الفرد والمجتمع والعالم، بين الحين والآخر.

الأزمة المالية الأخيرة –مثلاً– التي شملت معظم أنحاء العـالم منـذ عـام ٢٠٠٨م، عُرضت على أنَّها خللٌ طارئ نتيجةَ حسابات وتوقُّعات خاطئة، ومحضُ مشكلات فنيّة عارضة، أدَّى إليها سوءُ استعمال بعض الأدوات المالية، وما أمْرُ إصلاحِها وتجاوزِها إلاّ مسألةُ وقت؛ فالنظام الاقتصادي الحالي –على أيَّة حال– يملك آليةَ التصحيح الـذاتي. أمَّا الادِّعاءُ بأنَّ ما حدث هو عوامل تتجذَّرُ في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، وروحٌ

تسري في فلسفته، تَحُولُ دون تطوير ممارسات أكثر كفاءة وعدلاً في تحقيق السعادة المنشودة للإنسان في حياته، فهي، في نظر رجال المال والاقتصاد، محضُ أوهامٍ وأحلام!

في العالم المعاصر أزماتٌ عديدة، ذاتُ طبيعة معقدة، وفي عالمنا الإسلامي أزماتٌ أكثر عدداً، وأشَدُّ تعقيداً؛ ذلك أنَّ عالَمَنا الإسلامي يعاني من أزمات العالم الأوسع، بحكم ظواهر العولمة، ويعاني -في الوقت نفسه- من أزمات خاصة به. ولا سبيل لفهم ما يحدث أمامَنا في العالم الإسلامي، وعلى مسرح العالم الأوسع، دون أن نبني لأنفسنا رؤيةً وجودية كُلِّيَّة، نتَلَمَّسُ بها عناصرَ الواقع الذي نعيشه محلياً وإقليمياً وعالمياً، ونحدِّدُ مواقع هذه العناصر وأحجامها وأدوارها والعلاقات القائمة بينها. وسوف نتبيّن عندها أنَّ الأزمة المالية ليست عَرَضاً جانبياً طبيعياً من أعراض النظام الاقتصادي السائد في عالم اليوم، وإنّما هي عنصر أساسي في بنية هذا النظام، الذي يعاني في صلب تكوينه من أزمة فكرية وأزمة أخلاقية.

فعلمُ الاقتصاد السائد اليوم، الذي تُعدُّ "الليبرالية الرأسمالية" صورته المثلى، ليس "نهاية التاريخ" الذي وصلت إليه البشرية، والقولُ بأنَّ فشل الحتمية التاريخية "الماركسية" التي انهارت بانهيار الاتحاد السوفييتي، ليست دليلاً على نجاح البديل الوحيد القائم وهو النظام الرأسمالي، فصمود النظام الرأسمالي حتى الآن يعزى إلى القوة التي تفرضه وتدعمه. أمَّا فلسفتُه فإنَّها تستند إلى افتراضات وهمية، قادت -ولا تزال- إلى المآسي والكوارث التي تعيشها البشرية منذ عدة قرون. ومن هذه الافتراضات على سبيل المثال أنَّ علمَ الاقتصاد "علمٌ معياري" أقرب في تصنيفه إلى العلوم الطبيعية، وتتحكم فيه قوانين وحتمياتٌ موضوعية محايدة، أنتجت -بالضرورة- آلياتٍ وأدوات وعمليات تحرِّك الواقع الاقتصادي، و"يدٌ خفية" تحرِّك السوق! وكل ذلك -حسب هذه الافتراضات- لا علاقة له بطبيعة التكوين الاجتماعي للبشر، ولا بطبيعة النظام القيمي الأخلاقي الذي يسود الواقعَ الاجتماعي، ولا بالدوافع والمشاعر والرغبات والبشرية.

ألا يعبّر ذلك عن رؤيةٍ وجوديَّة كليِّة، ويمثل تصوراً مأزوماً في العلم والفكر؟!

والنظام الرأسمالي هو الذي أنتج المشكلة الاقتصادية الحالية، وهي واحدة في سلسلة من المشكلات المتواصلة، وهو يعتمد على "اليد الخفية" التي تحرِّك السوق وتنظِّمُه بصورة طبيعية. وهذا النظامُ يفترض ضرورةَ الإعلاءِ من دور القطاع الخاص، وضرورةَ الحدِّ من دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ ويستند في افتراضه هذا إلى مشاهدات مألوفه، في مصير مؤسسات القطاع العام، التي سرعان ما يصيبُها الكسلُ والترهل والفساد، ثم الخسارة المتواصلة التي لا يمكن تحمُّلها. أمَّا المشاهدات المألوفة الأخرى التي أَلِفَتْها المجتمعات قديماً وحديثاً في أداء القطاع الخاص، الذي تنحسر معه الخدمات التي يحصل عليها المواطن، ويتغوَّل فيه رأسُ المال، ويستبدُّ بالسوق، ويتحكَّم في الأجور، وترتفع معه الأسعار، وتزداد البطالة، إلخ، فتلك في رؤية النظام الرأسمالي، نتائج طبيعية، لا بدّ من احتمالها، وهي في نهاية المطاف، نتيجةٌ معروفة من نتائج عجز الفقير عن أن يصبح غنياً، وعجز الضعيف عن أن يصبح قوياً. فما المجتمع في النهاية إلا ميدان تنافس حرّ، أو حلبة صراع!

ألا يعبِّرُ ذلك عن رؤية وجوديَّة كليَّة ويمثِّل تصوراً مأزوماً في الأخلاق الإنسانية؟!

إنَّ التفكير في أية مسألة من المسائل هو عند الإنسان المسلم تفكيرٌ موجَّهٌ نحو مقاصد نبيلة، ترشد إليها الرؤية الوجودية الإسلامية. وكذلك الأمر في تعامل المسلم ونشاطه في أيِّ جانب من جوانب حياته، سواءً كانت تختصُّ بعلاقته بالله سبحانه، أو بنفسه، أو بسائر خلق الله، ويشمل ذلك -بطبيعة الحال- كل أشكال النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتربوي، إلخ.

فالاقتصاد في الرؤية الوجودية الإسلامية يستند إلى عدد من المبادئ؛ منها -مثلاً- مبدأ الاستخلاف؛ فكلُّ العناصر المادية في الأرض هي ملكٌ لله سبحانه، ولكنَّ الله سبحانه استخْلَفَ الإنسانَ فيها وسخَّرها له، ومكّنه من استثمارها. فالمالُ -بكل صوره وأشكاله- هو مالُ الله، والإنسان مستخلفٌ فيه ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ.﴾ (الحديد: ٧) وللاستخلاف مضامين عديدة منها ما يختص بضرورة بناءِ الفرد الإنساني، القادرِ على القيام بمهمَّة الاستخلاف، ومنها ما يختصُّ بضرورة بناء النظام

الاجتماعي على أساس التعاون والتكافل والتراحم، وإقامة الشورى، وبسط العدل، ومنها ما يختصُّ بإشادة العمران الماديِّ للأرض، عن طريق الانتفاع بمواردها وخيراتها، وتنمية هذه الموارد، وتطوير أساليب الاستثمار والانتفاع، وتيسير سبل الحياة، ويشمل هذا العمرانُ اكتشافَ القوانين والسنن الكونية في الأشياء والأحداث، وتوظيفها في شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والاتصال والمواصلات وغيرها، ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١)

وكما أنَّ الرؤيةَ الوجودية الإسلامية، التي تستند إلى مبادئ العقيدة الإسلامية، ترشد الإنسان إلى منهج التفكير وقواعد السلوك في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تتولد من ذلك "أحكام شرعية" ملزمة للحاكم والمحكوم، تنظم شؤون الواقع الاقتصادي في المجتمع، فإنَّ هذه الأحكامَ الشرعية تتداخل مع "أحكام أخلاقية" ملزمة للفرد المؤمن، الذي يسعى إلى الاتصاف بالتقوى، ويتقيَّدُ بالأحكام الشرعية، ليس لأنَّها قوانين الواقع الدنيوي فحسب، وإنَّما لأنَّها سبيلُ السعادة في المصير الأخروي أيضاً. وكما أنَّ الأحكام الشرعية تفصّل صور التعامل الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فكذلك هي الأحكام الأخلاقية؛ إذ تفصّل صور التعامل الاقتصادي في هذه المجالات كلِّها.

والمسلم يؤمن بأنَّ هذه الأحكام الشرعية والأحكام الأخلاقية هي الصور المثلى لصياغة الواقع الاقتصادي الخاص بالمسلمين، ويؤمن في الوقت نفسه بأنَّها هي نفسها الصورُ المثلى لصياغة الواقع الاقتصادي العالمي. وليس من المستغرب أن يتَّجهَ بعضُ الساسة والاقتصاديين المعاصرين إلى بعض صور التعامل المالي الإسلامي، تحت وطأة الأزمة الاقتصادية المالية المعاصرة، في محاولات السعي لحلِّها ومنع تكرارها. ولعلَّ ذلك يسرِّعُ في جهود العلماء والمفكرين المسلمين في بناء "علم الاقتصاد الإسلامي" حتى يصبح "عِلْماً" متكاملاً يتناول كل جوانب النشاط الاقتصادي: الكلِّيِّ والجزئيِّ، الداخلي والخارجي، الإنتاجي والاستهلاكي، إلخ. ولعلَّ هؤلاء العلماء والمفكرين يطوِّرون من أجل ذلك من الوسائل والأدوات والمشتقات والإجراءات المالية

والاقتصادية ما يكفي للاستجابة للواقع المعاصر ومستجداته وتطلعاته، ولا يقتصر على بعض صور الصيرفة وتبادل النقد.

علم الاقتصاد الإسلامي يوم تتكامل عناصره، ويوم يوضع موضع التطبيق، سوف يستمد فلسفته وعناصره وعملياته وأدواته من مصدرين: الأول هو توجيهات الوحي: قرآناً وسنة، والثاني هو خبرات الوجود الطبيعي والاجتماعي والنفسي، وسوف يوظِّف في تعامله مع كل هذين المصدرين أداتين: أداة العقل البشري بقدراته وطاقاته وإبداعاته، وأداة الحسِّ البشري بمشاهداته وخبراته. وبالمصدرين والأداتين يتحقق الرشدُ في سلوك الإنسان؛ الإنسان الفطري، المخلوق لخالق؛ الإنسان المستخلف والمكلف؛ الإنسان جسداً وعقلاً وروحاً؛ الإنسان فرداً وجماعة ومجتمعاً؛ الإنسان الذي ينتمي بصورة متوازنة ومتكاملة إلى أسرته وقبيلته وشعبه ودينه، وينتمي في الوقت نفسه إلى إنسانيته الآدمية. ومن ثَمَّ فهو ليس "الإنسان الاقتصادي: homo Oeconomicus" الذي لا تتحقق سعادته إلا بما يجمع ويمتلك من المتاع المادي في هذه الدنيا. ومن الجدير بالذكر أنَّ عشرات الآلاف من البحوث العلمية التي أنجزت في العقود الأخيرة بيّنتْ أنَّ "مؤشر السعادة happiness index" لا يرتبط -كما كان متوقعاً حسب مفهوم "الإنسان الاقتصادي"- بمعدل الدخل القومي، وأنَّ المجتمعات الغنية ليست أكثر سعادة من المجتمعات الفقيرة، وأنَّ عوامل ثقافية ونفسية واجتماعية وسياسية، أعمق أثراً في تحقيق السعادة للإنسان، وأنّ الخبرة الاقتصادية المادية البحتة تقود الآن إلى تطوير فرع مهم من علم الاقتصاد هو "علم اقتصاد السعادة: Economics of happiness".

إنّ كثيراً ممن يتحدثون عن الأزمة المالية والمشكلات الاقتصادية بلغة الأحكام الفقهية وقواعد الاعتقاد، دون تنزيلها على الوقائع المشخَّصة، ربَّما لا يقدمون الكثير من الحلول؛ والذين يتحدثون عن الأزمة المالية وتمثلاتها في الممارسات العملية للأفراد والمؤسسات، دون ربطها بحوافز السلوك وقواعد الأخلاق –حيث قلوبُ الناس ومشاعرُهم- ربَّما لا يقدمون الكثير من الحلول. ولعلّ الأكثر فائدة والأقرب إلى

العقول والقلوب، والألصق بالممارسات وأسبابها ونتائجها، هو الجمع بين التأصيل الاعتقادي والفقهي من جهة، وخبرات الواقع العملي والممارسات المباشرة من جهة أخرى. ولذلك فإنَّنا لا نتصور أنَّ المتخصصين في التراث الفقهي المدوَّن قادرون على تحقيق ذلك بمفردهم، بل يحتاج الأمر إلى خبراء في فقه النصوص ودلالاتها ومقاصدها وسياقاتها، وفقه الواقع في أنظمته وتشعباته وقوانينه وأدواته. ولعلّ التعاون الوثيق والتخطيط الواعي الذي يجمع العلماء وخبراء الاقتصاد في مراكز البحث والجامعات ومجامع الفقه يحقق ذلك قريباً إن شاء الله.

أمَّا البحوث المنشورة في هذا العدد من المجلة فقد حاورت الاقتصاد الإسلامي، بوصفه منظومة متكاملة، فعملت على تجلية الحديث عن بعض الأدوات والمشتقات المالية التي لها علاقة وطيدة مع الاقتصاد الإسلامي، مع إجراء مقارنات معرفية وإجرائية بالنظام الاقتصادي الوضعي، وملاحظة الأبعاد الأخلاقية والقيمية في كلا النظامين.

ناقش البحث الأول "البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي" بالمقارنة مع البنية المعرفية للاقتصاد الرأسمالي الوضعي المعاصر، وبيَّن طبيعة البناء المفاهيمي والمنهجي للاقتصاد الوضعي، وعجز المبادئ النظرية للرأسمالية عن تحقيق العدالة والكفاءة. وأوضح دور الاقتراض الثقافي والحضاري في تعميق التبعية، وفقدان الأصالة الحضارية الإسلامية. وأكَّد على ضرورة بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية، ولا سيما لتوافر جميع متطلبات بنائها.

وتناول البحث الثاني "مقومات التنمية الاقتصادية في الهدي الرباني"، وضرورة الاعتماد على الذات، وامتلاك الإرادة النفسية والفكرية، بوصف ذلك كلِّه جزءاً من الفعل الحضاري؛ إذ ربطت النصوص الدينية بين التمكين والرخاء الاقتصادي، والمقومات الذاتية والسلوكية للإنسان. وأظهر البحثُ أبعادَ الاعتماد على الذات في عملية التنمية الاقتصادية، على المستويين: الفردي والجمعي، مبرزاً الرؤية الإسلامية تجاه للإنسان والموارد. ورأى البحثُ أنَّ ثَمَّة مقومات كلية للتنمية الاقتصادية، تتمثل في العمل المستمر المرتبط بالسعي، والنزاهة في المعاملات التجارية والمالية، وحسن

الإنفاق والاستهلاك، والمحافظة على القيم الروحية، وتقوية العلاقة برب العالمين، مما يسفر عن ثقة وطمأنينة ترسِّخان مفهوم التوازن.

وعالج البحث الثالث "حكمة العمل المصرفي المبنيّ على نظام المشاركة" وأكَّد قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق الحكمة من إنشائه، وتعزيز مبدأي الكفاءة والعدالة وإسهامهما في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي. وانتقد البحث اعتماد المصارف الإسلامية الحالية على هامش الربح المعلوم من خلال التمويلات قصيرة الأجل، مما أخلَّ بمبدأي العدالة والكفاءة. وعقد مقارنةً بين المصرف الإسلامي والمصرف الربوي في المقصد والماهية والخصائص. ولم يهمل البحثُ الحديثَ عن واقع العمل المصرفي الإسلامي، والتطورات التي حدثت عليه، والتحديات التي واجهته، والمحاولات التنظيرية والعملية التي أسهمت في إنتاج البديل الإسلامي في مجال المشتقات والأدوات المصرفية.

وجاءَ البحثُ الرابع بعنوان: "نحو صكوك إسلامية حقيقية" حيث أوضح مسألة الصكوك، بوصفها أداة مهمة من أدوات الصيرفة، وفرّق بينها وبين بعض الأدوات والمشتقات المالية الأخرى مثل الأسهم والسندات، وبيّن أحكام تداولها؛ تَبَعاً لمصدرها وحاملها وطريقة تداولها. وكشف عن معايير معاملة الصكوك؛ تجنباً للوقوع في الربا. وفصّل الحديث عن الضمانات المقدمة لحمَلَة الصكوك، لا سيَّما المتعلقة بمدير الصكوك، ورأى البحث ضرورة التفريق بين الصكوك المبنية على الإجارة المنتهية بالتمليك، وبيع العِينة.

أما البحث الخامس: "المخاطر الأخلاقية والأزمة العالمية المعاصرة" فتناول الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وأوضح أنَّها مشكلة بنيوية في صلب النظام الرأسمالي، وجاءت ضمن سلسلة من الأزمات المتواصلة التي تكشف في كل مرة عن عجز المبادئ النظرية للنظام الرأسمالي في الحيلولة دون وقوع هذه الأزمات، واللجوء إلى حلها عبر إجراءات تتناقض مع تلك المبادئ. ومع أنَّ مفهوم "المخاطر الأخلاقية" مفهوم مألوف في الممارسات الاقتصادية الرأسمالية، فإنَّ دلالاتِه ترتبط في النهاية بمدى معرفة الأطراف

بالنوايا والمقاصد. وكشف البحث عن صور التعامل المعقدة التي تنطوي على فساد أخلاقي، يسير مع هذه الصور خطوة خطوة، حتى ينتهي بانهيار كامل للسلوك الأخلاقي، ومن ثم الأزمات المالية المتلاحقة.

ويجمع بين هذه الأبحاث تحليلٌ نقدي للممارسات السائدة في عدد من المسائل الاقتصادية، وجهدٌ مقدَّر في تطوير الرؤية الإسلامية حول هذه المسائل. والأمل معقودٌ على العلماء والباحثين في أوجه النشاط الاقتصادي المعاصر، لإحداث تراكمات من البحث العلمي الموجَّة لبناء "علم الاقتصاد الإسلامي" المنشود، الذي يؤسس "لنظام اقتصادي إسلامي" يقدمه العلماء والباحثون المسلمون إلى الأمَّة. ولعلّ تطبيقَ هذا النظام ونجاحَهُ في المجتمعات الإسلامية، يقدِّم أنموذجاً عملياً لصلاحية مبادئ الإسلام، والنظام الاقتصادي البديل الذي يبحث عنه العالَمُ المعاصر.

والحمد لله رب العالمين